



السفر أمام تحدي التأقلم مع الوباء

12 ص 4



كوثر التونسية وفرح الفلسطينية سفيرتا العرب للأوسكار

16 ص 4



الديبية يبدأ مشاور التحديات المعقدة

4 ص 4



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الأربعاء 2021/03/17

1442 شعبان 1442

السنة 43 العدد 12002

Wednesday 17/03/2021

43rd Year, Issue 12002

زيارة قيس سعيد إلى ليبيا تبعث برسائل سياسية إلى الداخل والخارج

منى المحروقي/أمنة جبران

واضاف الحجام أن "الرئيس سعيد حرص على أن يكون أول رئيس دولة يزور طرابلس ساعات قليلة بعد أداء الحكومة الليبية اليمين وهو ما يندرج في إطار رغبته في أن يكون هناك حوار صريح وجدي وتقييم شامل للعلاقات التونسية الليبية وللتفكير في صيغ تعاون جديدة غير تقليدية تمكن من بلوغ مرحلة الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين". وسبقت زيارة الرئيس التونسي إلى طرابلس حملة تهدف للتشويش عليها حيث عمدت بعض الصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لإعادة نشر تصريحات وصفت بـ "المستفزة والمسيئة" للبيبيين كان قد أطلقها الناطق السابق باسم وزارة الداخلية المقرب من حركة النهضة هشام المذب.

ومن بين تلك التصريحات قول المذب إن "تونس عدة أسلحة للضغط على ليبيا للمساهمة في إعادة الإعمار من بينها غلق الحدود". وقالت وزارة الخارجية ردا على تلك التصريحات "تبعاً لما تداولته بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي من تصريحات غير مسؤولة حول العلاقات التونسية الليبية صادرة عن لا صلة له ولا يمثل إلا نفسه ولا يلزم الدولة التونسية في شيء، تحرب وزارة الشؤون الخارجية عن استغرابها الشديد من تكرر المحاولات اليائسة للتشويش على الروابط الأخوية الصائقة التي تجمع الشعبين التونسي والليبي".



جلال لخضر
سعيد يريد من خلال هذه الزيارة انتزاع الملف الليبي من الفونشي

ويعد سعيد أول رئيس يزور ليبيا عقب انتخاب سلطة تنفيذية جديدة بالبلاط ومنح مجلس النواب الليبي الثقة للحكومة التي يرأسها عبد الحميد الديبية. وتُسود مخاوف في تونس من أن انعكاس الحياد الذي انتهجته تونس أثناء الأزمة سلباً على حظوظها في الاستثمارات وإعادة الإعمار.

ويعتقد عبد الكبير أن زيارة قيس سعيد تحمل رسائل إلى الدول الأخرى بأن تجاوز تونس في أي ملف بخصوص ليبيا خط أحمر، كما يريد أن "يسجل التاريخ أنه الرئيس العربي والأفريقي الأول الذي يزور ليبيا بعد عملية التوافق الأخيرة". ويرى المحلل السياسي الليبي عز الدين عقيل "في اعتقادي فإن الرئيس سعيد ذهب إلى هناك لكي يستوضح الأمر بخصوص ملف الإعمار وبالتالي سيحدث نقاش وحديث حول العلاقات الاقتصادية القادمة في مرحلة ما بعد استقرار ليبيا".

تونس - تبعث الزيارة التي يعتزم الرئيس التونسي قيس سعيد القيام بها إلى ليبيا اليوم الأربعاء، برسائل داخلية وخارجية موجهة بالدرجة الأولى إلى خصومه وفي مقدمتهم رئيس البرلمان ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي ورئيس الحكومة هشام المشيشي، بالإضافة إلى بعض الدول التي تحاول احتكار الاستثمارات المتعلقة بإعادة الإعمار مستندة على تدخلها بدعم أحد أطراف النزاع كعصر وتركيا.

وقالت الرئاسة التونسية في بيان الثلاثاء، إن الزيارة، وهي الأولى منذ تسع سنوات لرئيس تونس إلى ليبيا، "تندرج في إطار مساندة تونس للمسار الديمقراطي في ليبيا التي تأمل في إجراء انتخابات عامة في ديسمبر المقبل سعياً لإنهاء الصراع في البلاد".

وتأتي زيارة سعيد إلى طرابلس بينما تشهد تونس أزمة سياسية حادة بين الرئاسات الثلاث أساسها التنازع على الصلاحيات ومن بين أبرز تلك الصلاحيات تمثيل تونس في الداخل والخارج. وقال الدبلوماسي التونسي السابق جلال لخضر إن قيس سعيد يريد من خلال هذه الزيارة انتزاع الملف الليبي من الفونشي الذي يعتبر أن له وصاية على العلاقات مع طرابلس باعتبارها ظلت لسنوات محسوبة على تيار الإسلام السياسي.

واضاف في تصريحات لـ "العرب" أن "الفونشي يرى نفسه هو الأول بالمف وقد تدخل في البداية ما تسبب له في أزمة مع قصر قراج". وتابع الأخضر "في نفس الوقت يريد سعيد الذي يعيش منذ فترة عزلة سياسية طويلة على مستوى خارجي أن يستغل فرصة الملف الليبي لاستعادة المبادرة من جديد باعتبار أن تونس عضو في مجلس الأمن، وسيسمح له ذلك بأن يحصل على الأسباب في الملف الداخلي في نطاق الصراع المستمر على الصلاحيات مع البرلمان والحكومة".

وبدوره يرى الناشط الحقوقي المختص في الشأن الليبي مصطفى عبد الكبير أن قيس سعيد يريد أن يرسل رسالة للحكومة التونسية مفادها أنكم "لم تذهبوا حيث مصلحة التونسيين كحكومة فيما أنا ذاهب حيث عجزتم". وأكد وليد الحجام المكلف بالملاقات العربية والأفريقية لدى الرئاسة التونسية لـ "العرب" أن الرسالة الداخلية التي يريد سعيد إرسالها رسالة براغماتية لكل التونسيين بأن هناك استعداداً من أعلى هرم للسلطة في تونس وليبيا نحو بناء استراتيجيات تعاون مشتركة.

اتفاق الرياض الهش وتردي الأوضاع وراء احتجاجات عدن

المجلس الجنوبي يترك الباب مواربا أمام التصعيد مع الحكومة اليمنية



إزالة الخط الفاصل بين الاحتجاجات المطالبة والسياسية

وقال العولقي في تصريح لـ "العرب"، "سبق وأن حذرنا من انتفاضة شعبية في ظل عجز الحكومة عن الإيفاء بالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاق الرياض، وخاصة ما يتعلق بصرف المرتبات وتحسين الخدمات". وأكد على أن الأمور زادت سوءاً وتعقيداً عما كانت عليه قبل عودة الحكومة إلى عدن.

ولفت عضو هيئة رئاسة الانتقالي إلى "عدم فاعلية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لقصر معاشيق قال المطلوب منها ما تسبب في انهيار شبه كلي للخدمات وارتفاع العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وهو ما ضاعف من معاناة المجتمع واتساع رقعة الفقر في مقابل تغول الفساد". وعن الموقف الرسمي إزاء هذه الاحتجاجات التي بلغت مستوى تصديداً بعد اقتحام عدد من المظاهرات للبوابات الرئيسية لقصر معاشيق قال العولقي "الواجب الأخلاقي والإنساني يفرض على المجلس الانتقالي الجنوبي الانحياز إلى صف الشعب وتأييد مطالبه والوقوف معه مع حرصه على منع أي محاولات لاختراق الاحتجاجات الشعبية وتوظيفها بعيداً عن هدفها". وأدان العولقي "ما تعرض له الشبان المحتجون من قمع واستخدام مفرط للقوة ضدهم من قبل قوات المنطقة العسكرية الأولى في سينون معتبرا ذلك انتهاكاً صارخاً لحق التعبير".

الحكومة وتردي الخدمات واستمرار الارتفاع في سعر صرف العملات الأجنبية أمام الريال اليمني إلى جانب استنزاف الفساد. وتشير مصادر سياسية يمنية مطلعة إلى استثمار التيار الجنوبي المدعوم من قطر بقيادة حسن باعوم للاحتجاجات الجنوبية ومحاولة تصويرها كحركة جنوبية شعبية معاد للتحالف العربي بقيادة السعودية.

وفيما يبدو أنه رد على هذا التيار وكشف لدوره علق نائب رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك على التظاهرات التي شهدتها عدد من مدن جنوب اليمن بالقول "من يستغل اعتصام الشعب ومطالبه العادلة ليصف السعودية والإمارات بالبعوض والاحتلال والناهيين إنما يحقق للحوثيين ما يريدون. هذا لم يكن في جهات القتال عندما عززنا الله بالسعودية والإمارات، أقولها بكل وضوح أي شخص يتهم السعودية والإمارات بالعدوان إنما يستهدف الجنوب والقوات الجنوبية".

وعزا عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي سالم ثابت العولقي الأحداث التي شهدتها مدينتنا عدن وسينون شمال حضرموت إلى تراكمات من المعاناة الشعبية وتردي الأوضاع المعيشية والخدمية وسياسات العقاب الجماعي التي انتهجتها منظومة الفساد في مدن الجنوب الحرّة.

اليمين مارتن غريفيث في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي الثلاثاء إن "الوضع لايزال صعباً في عدن والمحافظات المجاورة". وأضاف أن "تحسين الخدمات الأساسية، بما يتضمن القدرة على الحصول على الكهرباء وضمان دفع الرواتب لموظفي الحكومة وضمان الأمن واستقرار الاقتصاد سيتطلب المزيد من الموارد التي تعاني أصلاً من نقص في الوقت الحالي".

وتكرد رئيس الجمعية الوطنية بالمجلس الانتقالي الجنوبي أحمد سعيد بن بريك الباب مواربا أمام أي خطوات تصديدية قد يقدم عليها المجلس الانتقالي خلال الفترة القادمة، مع عودة التوتر بين المجلس والحكومة الشرعية.

وقال بن بريك "الخطة (ج) آيين ولحج اليوم وغدا سنقلب الطاولة ولا مجال للمراوغة والبيان رقم (1) من ساحة التحرير بخور مكسر سيكون بعد فترة وجيزة لاحقاً، وشعب الجنوب ملتف حول قيادته في المجلس الانتقالي". وينشط تيار موال لقطر من داخل الحكومة اليمنية للتخريب على المجلس الانتقالي والتشكيك في اتفاق الرياض بوصفه شرعية لوجود المجلس السياسي كطرف شريك في الحكومة، في الوقت الذي تواجه قيادات المجلس انتقادات شعبية جنوبية تستنكر ما تصفه بعجز تلك القيادات عن انتقاد أداء

عدن - تباينت ردود الأفعال حول اقتسام متظاهرين في مدينة عدن، الثلاثاء، البوابات الرئيسية للقصر الرئاسي في منطقة معاشيق الذي تتخذ منه الحكومة اليمنية المنبثقة عن اتفاق الرياض مقراً لها.

فبينما وصفت مصادر مقربة من المجلس الانتقالي الجنوبي المظاهرات بأنها احتجاجات شعبية جاءت كردة فعل على تردي الأوضاع المعيشية وانهيار قطاع الخدمات، اتهم ناشطون وإعلاميون مقربون من الحكومة المجلس بالوقوف خلف المظاهرة التي رفعت شعارات مناوئة للحكومة على خلفية الأوضاع المعيشية والخدمية التي تعيشها العاصمة اليمنية المؤقتة. وتمكن المتظاهرون من الوصول إلى قصر المعاشيق وبقوا فيه لوقت قصير قبل أن يغادروا من دون مواجهات مع عناصر الأمن.

وأكد مسؤول حكومي أن القوات اليمنية والسعودية الموجودة في محيط القصر قامت بإدخال أعضاء الحكومة ومن بينهم رئيس الوزراء معين عبد الملك إلى مبنى قريب منعت الاقتراب منه.

وتؤكد عودة التوتر إلى عدن على هشاشة حالة الاضطراب التي خلفها اتفاق الرياض في ظل انعدام الثقة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق وتساعد الحسابات السياسية مع بروز مؤشرات على دفع المجتمع الدولي باتجاه إغلاق ملف الحرب في اليمن، وعقد جولات جديدة من المشاورات النهائية التي يصر المجلس الانتقالي الجنوبي على المشاركة فيها كطرف سياسي ممثل للجنوب.

وجاءت مظاهرات عدن بعد يوم واحد من احتجاجات مشابهة شهدتها محافظة حضرموت، وتخللها إطلاق نار على المتظاهرين في مدينة سينون من قبل قوات المنطقة العسكرية الأولى التي تتهم عادة من قبل المجلس الانتقالي بالولاء لجماعة الإخوان.

ويعتبر مراقبون للشأن اليمني أن تفاقم الأوضاع المعيشية والخدمية في المناطق المحررة وتصاعد حالة الغضب الشعبي أزالا الخط الفاصل بين الاحتجاجات المطالبة والسياسية. وفي إشارة لتردي الوضع المعيشي والخدمي في المحافظات المحررة قال المبعوث الأممي إلى



مارتن غريفيث
نقص الموارد يحول دون تحسين الخدمات ودفع الرواتب لموظفي الحكومة

الدعم الإيراني للبوليساريو يزيد القطيعة المغربية مع طهران

محمد ماموني العلوي

في المنطقة التي عملت على تعزيزه من خلال التوغل في شمال وجنوب القارة معتمدة بشكل كبير على نشر التشيع. وشهدت العلاقات المغربية - الإيرانية انفراجات ظرفية في وقت سابق، رغم القطيعة السياسية والدبلوماسية التي طبعت هذه العلاقات منذ تولي نظام الملالي الحكم.

وعادت العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها أواخر 2016 بعد سبع سنوات من القطيعة على خلفية اتهام المغرب لإيران بنشر التشيع في البلاد في العام 2009 قبل أن تتم إعادة تعليقها في العام 2018.

واضاف لكريني لـ "العرب" أن "الخلافات بين المغرب وإيران كبيرة في العديد من القضايا. طهران تسعى إلى تقوية حضورها في القارة الأفريقية إلى جانب العديد من القوى الدولية على غرار الولايات المتحدة والصين، ولكن الرباط تحاول محاصرة هذه المحاولات الإيرانية ونجحت في محاصرتها". ويرى مراقبون أن استراتيجية المغرب داخل أفريقيا من خلال تعزيز حضوره الديني والاقتصادي والدبلوماسي انطلاقاً من قاعدة "رابح - رابح" دون اطماع حاصرت نفوذ إيران

الليباني بالملوح في إيصال الأسلحة إلى البوليساريو قائلًا "لدينا أدلة على تورط إيران في دعم البوليساريو". واعتبر محمد لكريني أستاذ القانون والعلاقات الدولية بكلية الحقوق أيت ملول - جامعة ابن زهر، أن "مجاهرة إيران بدعمها للبوليساريو مرتبط بالعديد من السياقات، منها المتعلق باعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء وكلنا يعلم حجم الخلاف الذي يطبع العلاقات الأميركية - الإيرانية، ومن جهة ثانية يتعلق بالردود المغربي الهام في أفريقيا في إطار تعاون جنوب - جنوب".

لاسيما مع الولايات المتحدة التي دعمت مغربية الصحراء، علاوة على التعاون الأمني والعسكري بين واشنطن والرباط وهو ما "يهدد أي تواجد إيراني في المنطقة". والعلاقات بين إيران والمغرب متوترة أصلاً حيث قررت الرباط في العام 2018 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع طهران، بعدما ثبت دعم دبلوماسيين إيرانيين في سفارة بلادهم في الجزائر للبوليساريو، وقد أعلن آنذاك وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربي ناصر بوريطة أن "المغرب قرّر إغلاق سفارة إيران وطرد سفيرها بالرباط"، متهمًا حزب الله

انتهاكاته لحقوق الإنسان بالأجزاء المحتلة".

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية تصريحات المسؤول الإيراني التي دعا خلالها المغرب إلى "التركيز على الشؤون الداخلية للدول الأخرى والظن في سلامتها الإقليمية، وأن يفى بالتزاماته تجاه الشعب الصحراوي وأن يوقف انتهاكاته لحقوق الإنسان وينفذ قرارات الأمم المتحدة". وأرجعت مصادر دبلوماسية تحدثت لـ "العرب"، وفضلت عدم الكشف عن هويتها، الإعلان الإيراني إلى توجس طهران من التحالفات التي شكلها المغرب

الرباط - جاء دعم إيران المباشر لجهة البوليساريو في الأمم المتحدة ليؤكد اتهامات كان وجهها المغرب لطهران بتسليح ميليشيات الجبهة الانفصالية وهو ما دفعه لقطع العلاقات الدبلوماسية معها. وأكد المستشار الأول للبعثة الدائمة لإيران لدى الأمم المتحدة محمد رضا سهرابي دعم بلاده لجهة البوليساريو، مشيراً إلى أن إيران تقف إلى جانب ما أسماه "حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير"، داعياً المغرب إلى "وقف